

قانون الحقوق [الفردية]

مدخل إلى قانون الحقوق

إن كونغرس الولايات المتحدة المبتدئ والمجتمع في مدينة نيويورك، في يوم الأربعاء في اليوم الرابع من شهر مارس/آذار، لسنة تسع وثمانين وسبع مائة وألف.

إن عددا من الولايات، التي صادقت على الدستور، وأعربت، عند المصادقة، عن رغبتها في إصدار نصوص إضافية وشروط حصرية، تفادياً لسوء الفهم أو لإساءة استعمال سلطاتها، وتمهيداً لثقة الشعب في الحكومة، كخير ضمان لحسن سير مؤسساتها.

[فعلية]،

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب (الكونغرس) للولايات المتحدة الأمريكية، المجتمعان في مؤتمر، بحضور ثلثي الغرفتين وبموافقتهم، اقتراح المواد التالية على مُشرعي العديد من الولايات، كتتقيحات تُدخل على دستور الولايات المتحدة الأمريكية، وتُصبح كل المواد، أو أيّاً منها، إذا تمّ المصادقة عليها من طرف ثلاثة أرباع من المشرعين المذكورين آنفاً، سارية المفعول لكل الأغراض والأهداف، كجزء من الدستور المذكور آنفاً؛

المواد المُضافة إلى، والتتقيحات المُدخلة على، دستور الولايات المتحدة الأمريكية، والمُتّرحة من طرف المؤتمر [الكونغرس]، والمُصادق عليها من طرف مُشرعي العديد من الولايات، وفقاً للمادة الخامسة من الدستور الأصلي.

التنقيح الأول – لن يُصدر الكونغرس قوانيناً تتعلق بإرساء دين، أو منع حرية الممارسة الدينية؛ أو باختصار حرية التعبير، أو الصحافة؛ أو حقّ الشعب في التجمع السلمي، ورفع دعوى للحكومة لتصليح مظلمة.

لا يمكن للحكومة أن تفرض ديناً رسمياً للدولة عليك أو معاقبتك لممارستك الدين الذي تختاره. بإمكانك التعبير عن آرائك، وكتابة ونشر ما تريد، والتجمع السلمي مع الآخرين، والطلب من الحكومة بصفة رسمية أن تصلح المظلمات.

التنقيح الثاني - من الضروري المحافظة على قوى ميليشيا منظمة، لصيانة أمن ولاية حرة مستقلة، لذلك لا يمكن انتهاك حق الشعب في الاحتفاظ بالسلاح وحمله.

للأفراد ("الشعب") الحق في امتلاك واستعمال الأسلحة دون تدخل الحكومة.

التنقيح الثالث – لا يمكن، في أوقات السلام، إيواء جنديّ في أي منزل دون موافقة المالك، ولا يمكن [القيام بذلك] في أوقات الحرب، إلا وفقاً لما ينص عليه القانون.

لا يمكن للحكومة أن تُجبرك على إيواء عملائها [ممثلها].

التنقيح الرابع – لا يمكن انتهاك حق الشعب في الأمن وسلامة أشخاصهم ومنازلهم ووثائقهم وممتلكاتهم، ضدّ التفتيشات والمصادرات غير المعقولة، ولا يمكن إصدار أوامر [في التوقيف أو التفتيش]، لكن إبان وجود سبب مُحتمل، مدعوم بيمين أو إثبات، ويجب خاصة أن يصف المكان الذي سيتمّ تفتيشه، والأشخاص الذين سيتمّ إيقافهم أو الأشياء التي سيتمّ مصادرتها.

لا يمكن إلقاء القبض عليك أو "احتجازك" تعسفاً. ولا يمكن لأي وكالة حكومية أن تقوم بتفتيش أو مصادرة ممتلكاتك دون الحصول على أمر قانوني أولاً. وللحصول على أمر بالتفتيش أو المصادرة، يجب عليهم أن يقدموا سبباً مُعيّناً للتفتيش أو المصادرة ويؤدوا يميناً تحت القسم أنهم يصرون بالحق فيما يتعلق بهذه الأسباب. وبالإضافة إلى ذلك، يجب في أمر التفتيش أو الاحتجاز في حد ذاته، أن يذكر بالتحديد وبالتفصيل المكان والأشياء والأشخاص، موضوع هذا الأمر. تكون أوامر التفتيش والإيقاف المعممة أو الغامضة غير صالحة؛ إن التفتيشات أو المصادرات التي تتجاوز شروط الأمر غير صالحة [قانونياً].

التفتيح الخامس – لا يمكن حجز شخص ليكون مسؤولاً عن جريمة قتل أو جريمة شنعاء، إلا على إثر إدانة أو اتهام من طرف هيئة المحلفين، باستثناء الحالات الحاصلة في القوى [المسلحة] البرية أو البحرية، أو الميليشيا، أثناء الخدمة أو في وقت الحرب أو الخطر العام. ولا يمكن أن تتعرض حياة أي شخص للخطر أو للسجن مرتين بسبب نفس التهمة. ولا يمكن، في أي قضية جنائية، أن يكون شاهداً رغماً عن نفسه، أو "يجرد" من الحياة، أو الحرية، أو الملكية، دون الإجراءات القانونية. ولا يمكن أخذ الممتلكات الخاصة للاستعمال العام، دون تعويض منصف.

لا يمكن محاكمة أي شخص، باستثناء الجنود، بسبب جريمة خطيرة دون أن يتم مقاضاته أولاً من طرف هيئة محلفين (مكونة من مواطنين عاديين). إذا تمت إدانة شخص ما، فلا يمكن مقاضاته مرة ثانية لنفس الجريمة. لا يمكن إجبارك على أن تشهد أو تقدم الأدلة ضد نفسك في قضية جنائية. ولا يمكن الزجرك في السجن أو مصادرة ممتلكاتك دون الإجراءات القانونية اللازمة. ولا يمكن للحكومة أن تأخذ ملكتك دون دفع تعويض يعادل قيمتها في السوق.

التفتيح السادس – للمتهم، أثناء المحاكمات الجنائية، الحق في محاكمة علنية وسريعة، من طرف هيئة محلفين من الولاية التي وقعت فيها الجريمة والمنطقة التي يثبت منها مسبقاً وقانونياً، وأن يتم إعلامه بطبيعة وسبب التهمة. وأن يواجه الشهود المضادين؛ وأن تتوفر له الإجراءات اللازمة للحصول على الشهود لصالحه، وأن يحصل على مساعدة محامي للدفاع عنه.

لا يمكن تأجيل المحاكمة بصفة غير معقولة ولا يمكن أن تتم في السر. في أي قضية جنائية ضدك، لك الحق في أن تكون المحاكمة علنية ومن قبل هيئة محلفين تتألف من مواطنين غير متحيزين (وذلك للتأكد من أن الولاية لن تلجأ إلى قاضي "منحاز" لمحاكمتك). يجب أن تتخذ المحاكمة في الولاية أو المنطقة التي وقعت فيها الجريمة. ولا يمكن احتجازك بدون تهمة. ولا يمكن احتجازك بسبب تهمة سرية تُكتم عنك. كما لك الحق في معرفة مصدر التهم المرفوعة ضدك ولك الحق في مواجهة هؤلاء الشهود في المحكمة. ولك الحق في استدعاء الشهود للإدلاء بشهادتهم لصالحك، ولك الحق في خدمات المحاماة.

التفتيح السابع – يجب الاحتفاظ بالحق في المحاكمة من طرف هيئة محلفين، أثناء الدعاوى المتعلقة بالقانون العام، أين تكون قيمة النزاع أكثر من عشرين دولاراً، ولا يمكن إعادة النظر من طرف أي محكمة في الولايات المتحدة الأمريكية في أي واقعة أصدرت فيها هيئة المحلفين قراراً، وفقاً لأحكام القانون العام.

يمتد الحق في المحاكمة من طرف هيئة محلفين إلى القضايا المدنية والجنائية. إذا أصدرت هيئة المحلفين قرارها، فلا يمكن لأي محكمة إسقاط هذا القرار أو تغييره، إلا من خلال الإجراءات القانونية الممارسة والمقبولة (ومثال على ذلك، إقرار محاكمة جديدة بعد أن تقرر محكمة الاستئناف أن حقوقك قد انتهكت أثناء المحاكمة الأولى).

التفتيح الثامن – لا يمكن طلب كفالة مفرطة، ولا يمكن فرض غرامات مفرطة، ولا يمكن إصدار عقوبات استثنائية أو قاسية.

يجب أن يناسب مبلغ الكفالات والغرامات المالية والعقوبات الجريمة ولا يمكن أن يكون إصدار العقاب بغاية

التعذيب .

التنقيح التاسع - لا يمكن استعمال سرد بعض الحقوق، في الدستور، لإنكار أو اختصار الحقوق الأخرى المحتفظ بها من طرف الشعب.

لك أكثر حقوقاً مما هو مذكور في نصّ قانون الحقوق [الفردية].

التنقيح العاشر - يُحتفظ بالسلطات التي لا تُمنح إلى الولايات المتحدة من طرف الدستور، أو غير الممنوعة من طرف الولايات، للولايات، أو للشعب.

*للحكومة الفيدرالية للولايات المتحدة تلك السلطات المحددة التي منحها لها الدستور.
كل السلطات الأخرى للولايات أو للأفراد.*

إذا تم اعتبار كل من التنقيح التاسع والعشر معاً، فذلك يعني أن للحكومة الفيدرالية السلطة التي مُنحت لها فقط، بين أنه من المفروض أن يكون للشعب كل الحقوق والسلطات التي لم يتمّ منعها. ويهدف قانون الحقوق الفردية ككلّ، إلى وصف بعض الحقوق الأساسية للشعب والتي يمنع منعاً باتاً على الحكومة حذفها أو اختصارها أو انتهاكها. ومن الواضح أن قانون الحقوق الفردية، يعطي المسؤولية للأفراد، ويضع حدوداً صارمة على مسؤوليات الحكومة – وهو عكس الوضع الذي نشهده اليوم.